

رويترز تفضح زيف ادعاءات آل سعود بشأن عقوبة إعدام قاصرين



التغيير

فضحت وكالة رويترز العالمية للأنباء زيف ادعاءات نظام آل سعود بشأن إلغاء عقوبة إعدام قاصرين.

ونقلت الوكالة عن جماعتين حقوقيتين أن سلطات آل سعود لم تلغ حتى الآن أحكام إعدام صدرت على خمسة أشخاص اتهموا بارتكاب جرائم وهم قُصّر.

ويأتي ذلك بعد تسعة أشهر من إعلان هيئة حقوق الإنسان في المملكة إنهاء العمل بعقوبة الإعدام للقاصرين.

وفي أبريل/ نيسان الماضي، قالت الهيئة المدعومة من الدولة، إن أمرا ملكيا أصدره الملك سلمان في

نص أن من يصدر بحقه حكم بالإعدام عن جريمة ارتكبتها وهو قاصر لن يُعدم وسيقضي فترة سجن تصل لعشرة أعوام.

ولم يحدد البيان إطارا زمنيا.

غير أن الهيئة قالت في أكتوبر/ تشرين الأول ردا على تقرير حقوقي إن المرسوم أصبح ساري المفعول بمجرد الإعلان عنه.

ولم يُنشر المرسوم في وسائل الإعلام الرسمية أو في الجريدة الرسمية كما جرت العادة.

وفي ديسمبر/ كانون الأول نشرت وكالة الأنباء الرسمية قائمة بأبرز "أحداث" عام 2020 تتضمن عددا من الأوامر الملكية.

غير أن الأمر الخاص بعقوبة الإعدام لم يكن من بينها.

وكانت منظمات حقوقية من بينها جماعة ربريف المناهضة لعقوبة الإعدام وهيومن رايتس ووتش والمنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي أثاروا مخاوف من أن تسمح ثغرات في قوانين المملكة للقضاة بإصدار أحكام تقضي بإعدام من ارتكبوا جرائم وهم قُصّر.

وقالت الجماعات الحقوقية إن أحد الخمسة المحكوم عليهم بالإعدام استأنف الحكم.

ويواجه ثمانية آخرون اتهامات قد تصدر فيها أحكام بالإعدام.

وتأكدت رويترز من وضع ثلاثة من الخمسة عن طريق بيانات هيئة حقوق الإنسان.

وقال مركز التواصل الدولي التابع لحكومة المملكة ، إن الأمر الملكي سيسري بأثر رجعي على جميع الحالات التي صدر فيها حكم بالإعدام على جرائم ارتكبتها مدانون وهم دون سن الثامنة عشرة.

كل العيون على الرياض

تقول الجماعات الحقوقية إن المملكة من أكبر الدول تنفيذا لعقوبة الإعدام بعد الصين.

وقد سُلّطت الأضواء على سجل المملكة في حقوق الإنسان بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في 2018.

وكان محمد بن سلمان الحاكم الفعلي للمملكة يتمتع بتأييد قوي من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

غير أن الرئيس المنتخب جو بايدن وصف المملكة بأنها "منبوذة" لسجلها في حقوق الإنسان وقال إنه سيتشدد معها.

واطلعت رويترز على رسالة كتبها ستة من أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى سفارة المملكة في الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول.

حثوا فيها المملكة على مراجعة القضايا التي صدرت فيها أحكام بالإعدام لتحديد الأفراد الذين أدينوا بارتكاب جرائم وهم بمرحلة الطفولة.

وقال النائب الديمقراطي توم مالينوسكي أحد الموقعين على الرسالة في ديسمبر/ كانون الأول، إنه إذا كانت المملكة ستنفذ أحكام الإعدام بحق قُصّر "فستزداد صعوبة عودة المملكة إلى نوع العلاقات التي تريدها مع الولايات المتحدة".

وأضاف أن بايدن سينظر إلى سياسات المملكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان نظرة "في غاية الاختلاف عن ترامب".

وامتنع مسؤولون في فريق بايدن عن التعليق على هذا الأمر لكنهم أحالوا رويترز إلى بيان سابق يقول إن الإدارة الجديدة ستعيد تقييم العلاقات الأمريكية مع المملكة.

أرقام مختلف عليها

كان علي النمر، وداود المرهون في السابعة عشرة من العمر عند اعتقالهما في 2012 بتهم تتعلق بالمشاركة في احتجاجات واسعة النطاق في المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية في المملكة.

وكان عبد الله الزاهر في الخامسة عشرة عندما احتجزته السلطات.

وحكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على الثلاثة بالإعدام، رغم أن النائب العام أمر بمراجعة الأحكام الصادرة عليهم في أغسطس/ آب الماضي.

والثلاثة من الخمسة المُصَّـر الذين لم يتم إلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحقهم بعد.

وعند تولي محمد بن سلمان ولاية العهد تعهد بتقليل اللجوء إلى عقوبة الإعدام في إطار إصلاحات اجتماعية واسعة.

غير أن المنظمات الحقوقية قالت إن المملكة أعدمّت في 2019 عددا قياسيا بلغ نحو 185 شخصا.

وكان بعض المتهمين في قضايا الاحتجاجات حوكموا بتهمة الإرهاب.

وفي قضية تابعتها المنظمات الحقوقية عن كُـثب يواجه محمد الفراج (18 عاما) عقوبة الإعدام رغم أنه كان في الخامسة عشرة من عمره عند إلقاء القبض عليه في 2017 بتهمة من بينها المشاركة في الاحتجاجات وحضور جنازات مرتبطة بها كانت إحداها وهو في التاسعة من عمره.